الأمم المتحدة

A/C.3/59/SR.2

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

Distr.: General
11 March 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقرّ، نيويورك، يوم الاثنين ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد كوتشينسكي ..... (أوكرانيا)

فيما بعد: السيدة غروه ..... (سويسرا)

المحتويات

البند ٩٣ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين*

البند ٩٤ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة*

(أ) التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة*

(ب) عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية: توفير التعليم للجميع*

البند ٩٥ من جدول الأعمال: متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة*

* بنود قرّرت اللجنة أن تنظر فيها سوية.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

04-53273 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥.

البند ٩٣ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (تابع) (A/59/115 و120)

البند ٩٤ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع) (**A/59/73**)

التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع) (**A/59/176**)

(ب) عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية: توفير التعليم للجميع (تابع) (A/59/76 و Add.1 و Corr.1 و A/59/267)

البند ٩٥ من جدول الأعمال: متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (تابع) (A/59/164)

١- **السيد أوكامبو** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قدّم البنود قائلا إن لجنة التنمية الاجتماعية، بوصفها الهيئة الحكومية الدولية الأولى المسؤولة عن متابعة واستعراض تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ستُجري استعراضا هاما لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة ودورة الجمعية العامة الإستثنائية الرابعة والعشرين.

٢- وأضاف أن تحقيق نَهْج متمركز على السكان تجاه التنمية لا يُبنى فقط على توفر أوضاع معيشية أفضل والمشاركة بروح المواطنة في السياسات العامة الرامية إلى تحقيق ذلك التحسين في الأوضاع، ولكنه يُبنى أيضا على القضاء على الفقر، وتحقيق العمالة الكاملة، وتعزيز الإندماج الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، فإن ذلك النهج يتطلب توثيقَ تكاملِ السياسات الاقتصادية والاجتماعية؛ ومع هذا فإن إدماج الأهداف الاجتماعية في السياسات الاقتصادية الكلية والعامة أبعد من أن يشكل أولوية في جداول الأعمال الوطنية والدولية، وذلك بالرغم من أن التقدم نحو الأهداف الاجتماعية يتوقف على اتباع سياسات اقتصادية داعمة ومتماسكة على كلا المستويين. وأشار إلى أن القمة الاجتماعية والدورة الإستثنائية أكدتا على أنه يتوجب على الوكالات العامة الوطنية والدولية أن تضع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية نصب أعينها لدى صوغ سياساتها وتنفيذها.

٣- ومضى قائلا إنه أصبح واضحا أن النمو الاقتصادي المستدام الذي يقوم على قاعدة عريضة أمر ذو أهمية أساسية بالنسبة إلى الحدّ من الفقر، ومع هذا فإن هناك جوانب أساسية أخرى من جوانب التنمية يجب أن توضع في الحسبان لدى صوغ السياسة إذا أريد التصدي لأسباب الفقر. ذلك أن الإلتزام السياسي لا يُرَجَّح أن يُتَرْجَم إلى نُهُج متكاملة في مجال السياسات دون توفر إطارات نظرية وتطبيقية مبتكرة تكفل التكامل المتوازن للسياسات الاقتصادية والاجتماعية. أما الشواغل المتصلة بأثر العولمة فإنها تحتل مكانا مركزيا بالنسبة إلى هذا التكامل، وذلك بالنظر إلى أن العولمة يمكن أن تتيح فرصا جديدة للنمو الاقتصادي المستدام، ولكنها يمكنها على نفس المنوال أن توجه تهديدات إلى الرفاه البشري. ومع أن الحكومات أعربت في عام ٢٠٠٠ عن إدراكها لضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة إذا أريد تحقيق كامل إمكانيات فرص نفع الجميع، فإن العولمة يكتنفها جدال ما يفتأ يتزايد، كما أن المسائل الأمنية تتبدّى هائلة في جدول الأعمال الدولي. ولهذا فإن اهتمام المنظمات الحكومية الدولية يجب أن يُرَكِّز، من باب الأولوية، على التقرير المعنون "عولمة عادلة: توفير الفرص للجميع" الذي أصدرته "اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة" التابعة لمنظمة العمل الدولية (A/59/98-E/2004/79).

٤- وأردف قائلا إن كون أن المسؤولية الأولى عن التنمية الاجتماعية تقع على كاهل البلدان والدول أمر مقبول على نطاق واسع، ومع هذا فإن ممارسة تلك المسؤولية يعرقلها ما يوجد في الكثير من البلدان من ضعف في القدرة المؤسسية والإدارية على تصميم وتنفيذ ورصد السياسات والبرامج الاجتماعية، ومن فقدان الاستقلال في صنع السياسات الوطنية مع صيرورة السلطات العامة جزءا من اقتصاد عالمي معولم مترابط. وفي الوقت نفسه، أدت زيادة شدة القيود المالية والسياسية التي ترزح تحتها الحكومات إلى إحداث تخفيض في برامج الدولة وأنشطتها. ولهذا فإن التنمية الاجتماعية تتطلب بذل جهود منهجية على جميع مستويات صنع السياسات ترمي إلى وضع الشعوب في صميم الاستراتيجيات والإجراءات العامة. ومثل هذا النهج هو شرط لإحراز تقدم نحو الغايات الواردة في إعلان الألفية. هذا إلى إن الجوانب الاجتماعية للعولمة، وإسهام السياسات الاقتصادية في أهداف التنمية الاجتماعية، وقدرة الحكومات على تحديد سياساتها الاجتماعية الخاصة وتنفيذها،كل هذه مشاكل ذات علاقة لها أهميتها الحاسمة بالنسبة إلى البحث عن الإنصاف وإلى الحدّ من الفقر؛ وهي بصفتها هذه جديرة بأن يُوجّه إليها اهتمام خاص في الاستعراض.

٥- وتطرّق إلى مسألة الأشخاص المعوقين، فقال إن هدف تزويد جميع الفئات الاجتماعية بفرصة الإسهام في المجتمع يرتبط بالنهج المتمركز على السكان، وهو يشكل واحدا من أحجار الزاوية في الإندماج الاجتماعي والتنمية الشاملة اجتماعيا. وأشار إلى أن الأمم المتحدة مضى عليها أكثر من عقدين وهي في الجبهة الأمامية من العمل على تحقيق مساواة الأشخاص المعوقين ومشاركتهم التامة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لبلدانهم. ومع هذا فلا يزال يلزم عمل ما هو أكثر من ذلك بكثير لرفع الحواجز التي تعترض سبيل العدل الاجتماعي على المستويين الوطني والدولي إذا أريد تعزيز الحماية الاجتماعية للأشخاص المعوقين، وذلك بالنظر إلى أن تلك الفئة من الناس ما زالت تعاني التمييز وانخفاض مستويات المعيشة. غير أنه أُحْرِز تقدم ذو شأن في سبيل ذلك الهدف بالنظر إلى تقرّر وضع اتفاقية دولية بشأن حقوق المعوقين وكرامتهم؛ كما يجب، في هذا السياق، النظر في أمر صوغ صكوك مبتكرة في مجال السياسة العامة من شأنها أن تسهم في تنفيذ تلك الاتفاقية بنجاح.

٦- وواصل كلامه قائلا إن ما يترتب على تقدم السكان في السنّ من آثار واسعة النطاق بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية معناه أن هناك حاجة واضحة إلى استجابة مدروسة جيدا في مجال السياسة العامة ترمي إلى تعزيز مشاركة المتقدمين في السنّ في عملية التنمية. وبيّن أن خطة عمل مدريد الدولية بشأن الشيخوخة تهيئ الإطار لما يبذل من جهود وطنية ودولية، في حين أن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تسعى جاهدة إلى توفير المساعدة التقنية لدعم بناء القدرات الوطنية، وجعل الشيخوخة جزءا من الاتجاهات السائدة في صوغ السياسات. وتوحي التجارب المستمدة من كثير من البلدان بأنه ليس من السهل تحقيق العدل الاجتماعي أو إدماج المحرومين من المزايا في المجتمع، بالرغم من أن لكلا الهدفين أهمية أساسية بالنسبة إلى تعزيز التمكين، وزيادة التضامن الاجتماعي، وتوثيق التماسك الاجتماعي، وهي كلها تشكل مرتكزات لنتائج اقتصادية ناجحة تعزز بدورها الدائرة الإنمائية الفاضلة.

٧- وقال إن الذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة مناسبة لتذكّر أهمية مبادئ السنة وأهدافها الأصلية ولتقييم المنجزات، علما بأن من أبعد تلك المنجزات أثرا هو خلق وعي أكبر بما تسهم به الأسر في التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في مجتمعات متواجدة في العالم كله. وأضاف أنه كُفِل إحراز تقدم أيضا عن طريق ما للدول الأعضاء من برامج عمل تُبذَل من خلالها جهود ترمي إلى إدماج

المنظـورات الأُسَـرية في التـشريعات الوطنيـة، وصـوغ السياسات، ووضع البرامج. وأشار إلى عقد مؤتمر إقليمي عن الأسـرة في أفريقيـا في بـنن في تمـوز/يوليـه ٢٠٠٤ بالـدعم الإيجابي من إدارتـه، وإلى أن من المزمع عقد مؤتمر آخر في قطر في موعد لاحق من السنة نفسها. وأوضح أن البحوث الجارية بشأن قضايا تتعلق بالأسرة آخذة في إنارة وإثراء السياسات والبرامج، في حين أن التعاون عبر منظومة الأمم المتحدة آخذ في تشجيع ظهور إطار للعمل العالمي. كما أن المُجتمع المدني آخذ في التعبئة دعما للأُسَر، وهناك علائم تدلّ على أن رفاه الأسر أصبح موضع تركيز هام بالنسبة إلى جميع من يُعْنَون بالتنمية الوطنية والقضاء على الفقر. غير أنه لا يزال من الجوهري توفير الخبرة والدعم التقني الصحيح بشأن قضايا الأسرة، ومواصلة الدعوة إلى التصدي لهذه القضايا. ونبّه إلى أن من بين القضايا الثلاث التي حددها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، أي القضاء على الفقر وخلق فرص العمل والاندماج الاجتماعي، نجد أن القضيتين الأخيرتين كثيرا ما تُستَبعدان من المناقشة الراهنة حول السياسات. ولهذا فإنه تقع على كاهل اللجنة الثالثة مسؤولية خاصة فيما يتعلق بالتكفل بإعادة إدخال هاتين القضيتين في الخطاب التنموي بغية كفالة تنفيذ التزامات كوبنهاغن وتحقيق الغايات الإنمائية الواردة في إعلان الألفية.

٨- **السيد لورينسو** (الجمهورية الدومينيكية): قال إن الحدّ من الفقر وإن كان محلّ مناقشة واسعة النطاق على مدى السنتين الماضيتين، فإنه يتساءل كيف يمكن تعزيز التنمية الاجتماعية في الوقت الذي يجعل الفسادُ والافتقارُ إلى الشفافية في كثير من الأحيان من المستحيل على المجتمع المدني أن يشارك في قرارات الحكومة. وأضاف أنه يميل أيضا إلى الشك في إمكان استحثاث النمو في وقت تُحَلِّق فيه أسعار النفط في الأعالي. هذا إلى أنه يودّ أن يعرف الكيفية التي يعبئ "الاتفاق العالمي" بها الموارد من خلال الشراكة بين المجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومات.

٩- **السيد هوف** (هولندا): طلب الحصول على مزيد من المعلومات عن طرق تحسين إدماج قضايا العمالة والتماسك الاجتماعي في الغايات الإنمائية للألفية في الفترة التي تسبق مباشرة مؤتمر القمة الاستعراضي. وقال إن الاتحاد الأوروبي يوافق على وجوب منح أولوية الاهتمام للتقرير المعنون "عولمة عادلة: توفير الفرص للجميع" الذي أصدرته "اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة" التابعة لمنظمة العمل الدولية، وهو لذلك يودّ أن يسمع كيف يمكن توجيه المزيد من الاهتمام إلى هذا التقرير في اللجنة الثالثة ولجنة التنمية الاجتماعية. وأخيرا، سأل إن كان استعراض التزامات كوبنهاغن واستعراض الدورة الإستثنائية الرابعة والعشرين سيركِّزان على التقرير.

١٠- **السيد أوكامبو** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): ردّ بأن الحدّ من الفقر لا يتوقف على النمو الاقتصادي وحده، بل إن توزيع الدخل يشكل بالمثل عاملا محدِّدا ذا أهمية أساسية. وفي الكثير من الأحيان، كان أثر النمو محدودا بسبب ازدياد عدم المساواة. ومن جهة أخرى، نجد أن خطوات التقدم الكبرى في التخفيف من الفقر ارتبطت على الدوام بعملية عريضة القاعدة من النمو الاقتصادي، علما بأن الغايات الإنمائية للألفية لا يمكن أن تُحَقَّق بدونها، ولاسيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث تقل معدلات النمو عن النسبة المتطلبة البالغة ٦ إلى ٧ في المائة في السنة. ومع أن النمو الاقتصادي له حقا تأثيره الحاسم على الدخل والعمالة، فإنه لا يؤدي دائما إلى التخفيف من الفقر. إلا أن هذه المسألة الأخيرة مسألة اقتصادية، ولهذا فإنها يجب أن تكون في صميم أي جدول أعمال.

١١- وانتقل إلى مسألة أسعار النفط، فقال إنه يتبيّن من بعض التقديرات أن زيادة ١٠ دولارات أخرى في سعر البرميل الواحد تؤدي إلى اقتطاع نصف نقطة مئوية إلى نقطة مئوية واحدة من النمو الاقتصادي العالمي في السنتين القادمتين. إلا أنه لا سبيل إلى معرفة هل ستكون الزيادة الراهنة دائمة. وأشار إلى أن السياسات النقدية التي تُعْتَمَد تقليديا لمكافحة التضخم الذي يُوَلِّده ارتفاع أسعار النفط تميل إلى التسبب في هبوط النشاط الاقتصادي. والتباطؤ في الاقتصاد العالمي الملحوظ في الربع الثاني من السنة الحالية يرتبط في جزء منه بأسعار النفط، غير أن أثر السياسات النقدية لم يُحَسّ به حتى الآن، كما أن هناك منطقتين اقتصاديتين رئيسيتين لم ترفعا أسعار الفائدة. ولهذا فإنه يؤمل ألا يكون الأثر السلبي لتشديد السياسات النقدية قويا أكثر من اللازم، وذلك بالرغم من أن عددا من المخاطر الأخرى على الاقتصاد العالمي يُرَجَّح أن تؤدي إلى تباطؤ النمو في السنة التالية، وأحدها الانتعاش الاقتصادي الخالي من فرص العمل الذي حصل حتى تاريخه.

١٢- ومضى قائلا إن اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة التابعة لمنظمة العمل الدولية كانت على حق في تأكيدها القوي على دور العمالة في التقدم الاجتماعي. فإذا أريد أن تكون للنمو الاقتصادي القوي آثار اجتماعية مفيدة، وجب أن يكون له تأثير إيجابي على العمالة. وبالتالي فإنه لا يمكن الحدّ السريع من الفقر دون حصول تحسن في كمية العمالة ونوعيتها. ومع أن الغايات الإنمائية للألفية لم تؤكد كثيرا على الاندماج الاجتماعي، فإن الاستعراض المقبل لنتائج مؤتمر القمة العالمي ونتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين ستتيح خير فرصة لإعادة تأكيد الدور المركزي الذي تقوم به أهداف كوبنهاغن الرئيسية الثلاثة في تحقيق الغايات الإنمائية للألفية.

١٣- **السيد كومبرباتش ميغين** (كوبا): قال إن لتوزيع الثروة أهمية حاسمة بالنسبة إلى القضاء على الفقر، وخلق فرص العمل، والاندماج الاجتماعي، وتحليل الأثر الاجتماعي للعولمة. وهو لذلك يودّ أن يعرف أي دور يتوجب على الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات المتعددة الأطراف أن تقوم به في كفالة توزيع أفضل للثروة على نطاق العالم كله يؤدي إلى زيادة تعزيز التنمية الاجتماعية على الصعيدين الوطني والدولي عن طريق تسوية الفروق فيما بين مختلف الأمم.

١٤- **السيدة آبيسيكيرا** (سري لانكا): استفسرت عن إمكانية التوفيق بين آثار العولمة وبين التنمية المتمركزة على السكان. وقالت إن العولمة، في رأيها، ليست ظاهرة طبيعية بل حالة توجهها قرارات بشرية. والقرويون في القرية العالمية غير متساوين. فهل ترى الأمم المتحدة أي مخرج من هذا المأزق؟ وكيف يمكن للتنمية أن تتمركز على السكان في الوقت الذي تبدو فيه جميع الجهود الرامية إلى صدّ أسوأ آثار العولمة عقيمة؟

١٥- **السيد أوكامبو** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إن هناك دراسات أُجْرِيت في الآونة الأخيرة دلّت على أن تردّي الاتجاه في توزيع الثروة داخل البلدان ظاهرة واسعة الانتشار فيما يقرب من جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وفي معظم البلدان النامية عدا بعض الإستثناءات الملحوظة في أفريقيا. ومقابل ذلك، نجد أن الاتجاهات في استغلال الإمكانيات الإنمائية تفاوتت بشكل واسع النطاق على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، مع وجود بلدان شديدة الفقر تشق طريقها إلى الأمام وبلدان أخرى متوسطة الدخل لا تفعل ذلك. وقد أجّجت مقارنة كلا الاتجاهين نيران مناقشةٍ حول ما إذا كان توزيع الدخل على نطاق العالم قد

تردّى حقا، بالنظر إلى أن الهند والصين قد عادلتا ذلك الاتجاه.

١٦- وردّا على السؤال المتعلق بجعل التنمية متمركزة على السكان، أخذ بالرأي القائل بأن الضرورة تقتضي النظر إلى المنافذ التي تفتحها العولمة. ذلك أن بعض البلدان التي كان أداؤها الاقتصادي على أحسنه هي بلدان استغلت هذه المنافذ. ولهذا السبب، فإن الفسحة المتاحة للحكومات للمناورة من أجل انتهاج سياسات لمعالجة المخاطر التي تطرحها العولمة لها أهمية حاسمة، من حيث أن العولمة تتيح فرصا عديدة في شكل التجارة الدولية، وإدارة تدفقات الهجرة، واستخدام التكنولوجيا المستحدثة في أمكنة أخرى، والتدفقات الإضافية من رؤوس الأموال التي يمكن النهل منها في الأسواق الدولية. وهذا هو السبب في أن اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة التابعة لمنظمة العمل الدولية أكّدت على أن الحلّ لا يكمن في إدانة العولمة بقدر ما هو في استخدامها في التنمية الاجتماعية.

١٧- **السيدة برتراند** (وحدة التفتيش المشتركة): عرضت المسائل الرئيسية التي يتناولها تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن تحقيق غاية تعميم التعليم الابتدائي الواردة في إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة (A/59/76 وAdd.1 وCorr.1). وقالت إن الغرض من التقرير هو تكملة رصد الغايات الإنمائية للألفية في مجال التعليم، أي كفالة تمكن جميع البنين والبنات من إكمال برنامج كامل من الدراسة الابتدائية والقضاء على الفروق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، ويفضل أن يكون ذلك قبل انتهاء عام ٢٠٠٥، وعلى جميع المستويات في موعد أقصاه عام ٢٠١٥.

١٨- وأضافت أن المسألة الأولى هي مسألة نقص تقدير أهمية التعليم، وبخاصة التعليم الابتدائي، وما له من قيمة في بلوغ الغايات الإنمائية للألفية. ذلك أن التعليم يلزم أن يُمْنَح درجة أعلى من الأولوية على الصعيدين الوطني والدولي. وهذا يتطلب تجديد الالتزامات السياسية، وزيادة الموارد الداخلية والخارجية المخصصة للتعليم، وتحقيق الإصلاحات، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وتحسين المساعدة الخارجية.

١٩- وأردفت قائلة إن المسألة الثانية هي مسألة تحسين وزيادة تعاون منظمات الأمم المتحدة العاملة في مجال التعليم، وهو جزء من العمل مبني على المزية المقارنة، ومزيد من التشارك في أفضل الممارسات والتعلم منها، وإجراء تقييمات بالتضامن مع بلدان شريكة، والاستثمار في الذاكرة المؤسسية. والتقرير يصف استراتيجيات اللاعبين الرئيسيين وأنشطتهم في مجال التعليم، ولاسيما منهم منظومة الأمم المتحدة. وبيّنت أن نوعية التعاون والشراكة بين جميع اللاعبين — الثنائيين منهم ومتعددي الأطراف، ومنظومة الأمم المتحدة، ومؤسسات "بريتون وودز"، والبلدان الشريكة، والمجتمع المدني — هي أمر أساسي وينبغي تحسينها. ولهذا فإن هناك حاجة إلى تنسيق أفضل ضمن خطط التنمية الوطنية واستراتيجيات الحدّ من الفقر.

٢٠- وتناولت المسألة الثالثة، وهي مسألة إدماج السياسات الاجتماعية، وخطط التعليم بوجه خاص، في الخطط الإنمائية واستراتيجيات الحدّ من الفقر الوطنية الأوسع. وقالت إن التقرير يوصي ببناء القدرات على جميع المستويات، كما يوصي بأن تعمد منظمات الأمم المتحدة المعترف بخبرتها في التنمية البشرية والسياسة الاجتماعية إلى زيادة تفاعلها مع مؤسسات "بريتون وودز"، ولاسيما في صوغ الخطط الإنمائية واستراتيجيات الحدّ من الفقر الوطنية. هذا إلى وجوب إقامة ترابط أوثق بين صكي الأمم المتحدة — أي التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية — وبين الخطط الوطنية.

٢١- وانتقلت إلى المسألة الرابعة، وهي مسألة الحاجة إلى زيادة المعرفة عن نوعية التعليم وذلك بالاستثمار في بناء القدرات الإحصائية ومساعدة الدول الأعضاء على تحسين نوعية التعليم من خلال تقييم نتائج التعلّم. وقالت إن واحدة من النتائج الرئيسية التي خلص إليها التقرير هي الافتقار إلى بيانات قوية عن وضع التعليم بسبب ضعف القدرات الإحصائية في كثير من البلدان النامية. ويتفاوت العدد المقدّر للأطفال الذين هم خارج المدارس بين ١٠٧ ملايين طفل و١٢٠ مليونا، وفقا للتقرير المعني. غير أن التقديرات إذا اشتملت على جميع الأطفال الذين "فاتهم التعليم" — أو، بعبارة أخرى، الأطفال الذين هم خارج المدارس، والأطفال الذين ذهبوا إلى المدارس ثم تركوا الدراسة، والأطفال الذين ذهبوا إلى المدارس دون أن يكملوا الدراسة، والأطفال الذين أكملوا الدراسة دون أن يتعلموا شيئا — فإن العدد يزداد إلى ما بين ٣٠ و٤٠ في المائة من الأطفال الذين هم في سنّ الدراسة في المدارس الابتدائية في البلدان النامية. وهذه مسألة هامة جدا إذا ما وُضِع في الاعتبار أن هؤلاء الأطفال سيكونون الأميين الكبار في الغد.

٢٢- ومضت قائلة إن هناك بيانات متضاربة عن المساعدة الخارجية للتعليم؛ وهذه الحالة تحتاج إلى تصحيح، بالنظر إلى أن توفر بيانات شاملة قابلة للمقارنة أمر جوهري. وفيما يتعلق بالرصد، يوصي التقرير بأن تتولى منظمات الأمم المتحدة إطلاع مجالس الإدارة أولا فأولا على إسهامها في الغايات الإنمائية للألفية.

٢٣- وواصلت كلامها قائلة إن المسألة السادسة تتعلق برصد الالتزامات وتجنب الأعباء الفادحة. وأشارت إلى أن الكثير من الخطط باءت بالفشل لأن الالتزامات لم تُرْصَد بالشكل الصحيح؛ ولهذا فإن من الضروري جدا رصد التقدم المحرز، وتقييم التنفيذ، واستعراض الاستراتيجيات بغية تجنب المزيد من الفشل. والتقرير يقترح أن ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أمر القيام، إما في عام ٢٠٠٦ أو عام ٢٠٠٧، بتنظيم استعراض لاستراتيجيات الحدّ من الفقر التي تنتهجها منظومة الأمم المتحدة، وذلك في إطار الاستعراض الشامل لإعلان الألفية.

٢٤- وحثّت اللجنةَ على استبقاء التقرير في جدول الأعمال خلال كل من الدورة الراهنة واستعراض إعلان الألفية في عام ٢٠٠٥.

٢٥- تولت مهام الرئاسة السيدة غروه (سويسرا)، نائبة الرئيس.

٢٦- **السيدة فاي** (السنغال): سألت ما هي الاستراتيجية التي سوف تُستعمَل لتحقيق الهدفين في البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا، وأي البلدان الأفريقية شهدت تحسينات، وكيف سيُعالَج أمر الافتقار إلى البيانات فيما يتعلق بالبلدان النامية.

٢٧- **السيدة برتراند** (وحدة التفتيش المشتركة): قالت إن السنغال هي أحد البلدان المعروفة على أفضل الوجوه بما تسهم به من استثمارات في التعليم. وأضافت أن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد في مونتيراي، المكسيك، في عام ٢٠٠٢ جعل من الواضح أن المسؤولية الأولى عن التعليم وإن كانت تقع على كاهل الحكومات، فإن تلك المسؤولية تقع أيضا على كاهل المجتمع الدولي. وفي عام ٢٠٠٠، تعهد المشاركون في منتدى التعليم العالمي في داكار رسميا بألا تعاق أي بلدان ملتزمة التزاما جدّيا بالتعليم للجميع عن تحقيق ذلك الهدف بسبب الافتقار إلى الموارد. وقد فُسِّر هذا بأنه التزام من جانب مجتمع المانحين الدولي ومنظومة الأمم المتحدة بمساعدة الحكومات المحتاجة عن طريق مدّها بالموارد والمساعدة التقنية. وواحد من التطورات الإيجابية هو توسيع نطاق موضع التركيز فيما يسمى "مبادرة النهج السريع" التي بدأها البنك الدولي بحيث يشمل أهداف التعليم للجميع.

وتبيّن التجربة في البلدان النامية أن جمع البيانات مهمة هائلة؛ ولهذا فإن ثمة حاجة إلى مزيد من الموارد من أجل بناء القدرات.

٢٨- **السيد إيفّاه-آبنتنغ** (غانا): قال إن الحالة الاجتماعية في العالم تدهورت أكثر وأكثر منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين، وكلاهما سوف يُستعرَض في عام ٢٠٠٥. وبالرغم من إحراز تقدم لم يسبق له مثيل، فلا يزال هناك حرمان بشري بالغ الضخامة. ويتبيّن من تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤، أن عدد ناقصي التغذية يربو على ٨٠٠ مليون، وأن أكثر من بليون شخص يعيشون على ما يقلّ عن دولار واحد في اليوم، وأن حوالي ١٠٠ مليون طفل هم خارج المدارس.

٢٩- ومضى قائلا إن السياسات والبرامج القائمة على العولمة لا تثمر النتائج المتوقعة من القضاء على الفقر. ولهذا فإن بلده يرحب بالتقرير الصادر في شباط/فبراير ٢٠٠٤ عن اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة التابعة لمنظمة العمل الدولية (أنظر الوثيقة A/59/120، الفقرة ١٦)، وهو التقرير الذي يبحث جوانب الإخفاق الاجتماعي للعولمة، ويناقش كيفية التصدي لاختلالات توازن العولمة، وكيفية وضع البشر في قلب تلك العملية. وهو يأمل في أن يلهم التقرير الدول الأعضاء بأن تفي بالتزاماتها.

٣٠- وواصل كلامه قائلا إنه بالرغم من تصميم البلدان النامية على تحقيق الغايات الإنمائية للألفية، فإنه يبدو أن السياسات الإنمائية الوطنية تبوء بالفشل بسبب البيئة الاقتصادية الدولية غير المؤاتية، وعدم كفاية المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر. ولهذا فإن معظم البلدان النامية غير قادرة على تحقيق النمو الاقتصادي بالنسبة المتطلبة البالغة ٣ في المائة. ومما يؤدي إلى تفاقم الحالة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والملاريا، والأمراض الأخرى التي تزيد من تآكل موارد هي من قبلُ محدودة.

٣١- وقال إن بلده يؤيد لذلك الدعوات المنادية بتحقيق تحول حقيقي في البيئة الاقتصادية العالمية، وهو يحث البلدان المتقدمة النمو على إلزام نفسها بإخلاص بالمبادئ الإنمائية التي تم التوصل إليها في الدوحة، وذلك بتوسيع إمكانيات دخول الأسواق، وتقديم المزيد من المساعدات المرتبطة بالتجارة، وزيادة المساعدة الإنمائية والاستثمارات.

٣٢- وقال أيضا إنه بالرغم من التحديات الاقتصادية المواجَهة على الصعيد الدولي، فإن بلده مصمم على ملازمة نفس المسار، وهو يُرَكِّز حاليا على خمس مجالات ذات أولوية: تنمية البنية التحتية، وتحديث الزراعة من خلال تنمية الريف، وتحسين الخدمات الاجتماعية، وتقوية القطاع الخاص، وتعزيز المؤسسات المعنية بحسن الإدارة. كما أنه يوجه اهتماما خاصا إلى قطاع التعليم. والهدف الوطني النهائي هو القضاء على الفقر؛ إلا أن حكومته تفهم أن الفقر يتجاوز أمر "الافتقار إلى النقود"، وهي لذلك تتصدى لطائفة بكاملها من المسائل. وهو واثق من أن بلده سائر في الطريق المؤدية إلى تحقيق الغايات الإنمائية للألفية، ولكنه، مع ذلك، يدعو إلى تقديم الدعم الدولي المتواصل.

٣٣- وأعلن أن وفد بلده يرحب باستراتيجيات منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية بشأن الشيخوخة، لعام ٢٠٠٢. وشدّد على أهمية إدماج قضايا الشيخوخة في الخطط والبرامج الإنمائية الوطنية، ولكنه أنذر بأن هذه الجهود لن يحالفها النجاح من دون القدرة المتطلبة. ولهذا دعا الدول الأعضاء إلى دعم برنامج بناء القدرات الذي تضطلع به إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ولاحظ أيضا أن خطة العمل الإقليمية بشأن

الشيخوخة تفتقر إلى استراتيجيات التنفيذ اللازمة، قائلا إن بلده سيؤيد الجهود الرامية إلى تصحيح الحالة، وذلك بالنظر إلى ما للتعاون التقني من أهمية حاسمة.

٣٤- وذكر أن وفد بلده لا يزال قلقا إزاء تدهور حالة الأسرة، وهو لذلك يكرِّر دعمه للمبادرات الدولية في هذا الشأن. كما أن الأنشطة الوطنية والإقليمية والدولية للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة يجب أن تُتابَع متابعة فعالة لمنع المزيد من التدهور.

٣٥- وواصل كلامه قائلا إن وفد بلده يرحب بكون أن اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة ومتكاملة لحماية وتعزيز حقوق المعوقين وكرامتهم قد حبّذت إجراء مفاوضات على إعداد اتفاقية. ومع أنه يُقِرّ بأهمية العناية بالصياغة، فإنه يحث جميع الوفود على اتخاذ الخطوات اللازمة لتيسير العملية.

٣٦- وأخيرا، أكّد من جديد التزام حكومته بتنفيذ برنامج عمل كوبنهاغن وببلوغ الغايات الإنمائية للألفية، ولكنه أشار إلى أن بلده، شأنه في ذلك كشأن الكثير من البلدان النامية، يُعَوِّل على الشراكات الحقة والتعاون الدولي الفعال.

٣٧- **السيدة إيرارد (سويسرا)**: قالت إن المجتمع الدولي قد التزم بوضع البشر في قلب التنمية الاجتماعية، علما بأن الإلتزامات التي اضْطُلِع بها في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥، وكُرِّرَت في جنيف في عام ٢٠٠٠، وعُزِّزَت من جديد بالغايات الإنمائية للألفية، لها أهميتها نفسها في عالم اليوم الذي يستمرّ فيه الاستبعاد والفقر.

٣٨- وأضافت أن بلدها يعتقد بأن من الأمور الأساسية كفالة حماية وتعزيز حقوق الإنسان وحسن الإدارة، والنمو العالمي العادل، والمناخ المؤاتي للاستثمار ولخلق فرص عمل كريمة قائمة على تحرير الأسواق وعلى قواعد عادلة. ومبادئ كهذه ذات أهمية حاسمة بالنسبة إلى الحدّ من الفقر، وتعزيز العمالة الكاملة والكريمة، والاندماج الاجتماعي. فالسياسة الاجتماعية المبنية على التضامن هي مفتاح كفالة التماسك الاجتماعي ومشاركة القطاعات المهمشة من السكان.

٣٩- وأعلنت أن وفد بلدها يرحب بتقرير الأمين العام عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (A/59/120) كما يرحب بتحليله لعمل لجنة التنمية الاجتماعية.

٤٠- وفيما يتعلق بتقييم الجوانب الاجتماعية للعولمة، قالت إن شواغل الأمين العام تناظر إلى حدّ كبير النتائج التي خلص إليها تقرير اللجنة العالمية التابعة لمنظمة العمل الدولية. وأضافت أن بلدها يقترح أخذ هذه النتائج في الحسبان لدى تناول شواغل الأمين العام.

٤١- أما فيما يتعلق بكفالة تطابق سياسات الاقتصاد الكلي مع أهداف التنمية الاجتماعية وإسهامها فيها، فقالت إن بلدها يؤيد بشكل خاص الاقتراح المتعلق بالحاجة إلى إدماج الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في السياسات الإنمائية الوطنية والدولية.

٤٢- وأوضحت أن هذا النهج يتطلب، على المستوى المؤسسي، تكاملا أكبر وتماسكا أكثر بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تمارسها الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية، من جهة، والمؤسسات المالية الدولية ومنظمة التجارة الدولية، من جهة أخرى. وقالت إن بلدها يحبذ هذا النهج.

٤٣- ومضت قائلة إن بلدها اقترح، في دورة الجمعية العامة الإستثنائية الرابعة والعشرين، اتخاذ مبادرة متعددة الأطراف بين منظمة العمل الدولية، ومؤسسات "بريتون وودز"، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وممثلي المجتمع المدني. ولا يزال وفد بلدها يؤمن بأهمية مثل هذه المبادرة.

٤٤- وأضافت أن من المهم أيضا كفالة المتابعة الفعالة للالتزامات بالتنمية الاجتماعية داخل هيئات الأمم المتحدة. ولهذا فإن بلدها دعا إلى تبادل المعلومات فيما بين شتى اللجان الفنية بغية ترشيد العمل. وأعلنت أن وفد بلدها يرحب بالاجتماع الذي عُقِد في تموز/يوليه ٢٠٠٤ ويشجع رؤساء اللجان الفنية على مضاعفة أمثال هذه التبادلات في المستقبل.

٤٥- وأما فيما يتعلق بتقوية قدرات الحكومات على تحديد وتنفيذ سياساتها الاجتماعية الخاصة بها، قالت إن كل دولة مسؤولة عن تنفيذ سياسات اجتماعية وافية بالمرام. وبيّنت أن التنمية الاجتماعية المستدامة تتطلب أوضاعا تساعد على الحوار الاجتماعي، وإدخال نُظُم متوازنة للضمان الاجتماعي، وظروف عمل كريمة. ولهذا فإن من الأمور الأساسية مواصلة الحوار حول المسؤولية الاجتماعية المؤسسية.

٤٦- **السيد تارب** (الدانمارك): قال إنه أُحْرِز تقدم ملحوظ في المفاوضات الرامية إلى إعداد اتفاقية بشأن حماية وتعزيز حقوق المعوقين في الدورة الرابعة للجنة المخصصة المعقودة مؤخرا، غير أن هناك بعض القضايا الأساسية لم توضع موضع التفاوض حتى الآن. وأضاف أن حكومته تأمل في أن توصي اللجنة بمواصلة عمل اللجنة المخصصة لدورتين أمد كل منهما أسبوعان في عام ٢٠٠٥. وأشار إلى أن العملية المؤدية إلى إبرام الاتفاقية ستتيح التركيز بقوة على قضايا التعوُّق بالنسبة إلى الحكومات، كما أنها ستكون فرصة لإعداد تشريعات وطنية وإجراءات لتنفيذ تلك التشريعات.

٤٧- وحثّ جميع الدول الأعضاء على المشاركة بنشاط في المفاوضات الرامية إلى وضع الاتفاقية وذلك بتعيين ممثلين عن منظمات المعوقين في وفودها وبالتبرع لـ "صندوق التبرعات للاتفاقية".

٤٨- **السيد فريس** (الدانمارك): تكلم بوصفه ممثلا لوفد بلده عن الشباب، فقال إنه لم تُحَقِّق غير حفنة من الأمم هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، ومع هذا فإن من الأمور المحورية الوفاء بتلك المسؤولية إذا أريد بلوغ الغايات الإنمائية للألفية. وأضاف أن الإستثمار في الأطفال والشباب، من خلال الإستثمار في البنية التحتية الاجتماعية من قبيل التعليم والرعاية الصحية، سيعود بالمكاسب بما يولده من تنمية اقتصادية واجتماعية.

٤٩- ومضى قائلا إن دور الأطفال والشباب كثيرا ما يُهْمَل كمورد من موارد المجتمع، هو وحقهم في المشاركة الذي تؤكد عليه اتفاقية حقوق الطفل. وأشار إلى أن الحلقات الدراسية الإقليمية للشباب يمكن أن تسهم إسهاما نافعا في تقييم التقدم نحو تحقيق الغايات الإنمائية للألفية المقرّر إجراؤه في عام ٢٠٠٥.

٥٠- **السيد حي** (باكستان): قال إن تقرير الأمين العام عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي ونتائج دورة الجمعية العامة الإستثنائية الرابعة والعشرين (A/59/120) يزودنا بتنبيه كالح إلى أن القضايا الأساسية الثلاث التي أثيرت في تلك القمة — ألا وهي القضاء على الفقر وخلق فرص العمل وتقوية النسيج الاجتماعي — لا تزال تروغ منّا. وها هي حالة البليون من البشر العائشين في فقر مدقع باقية إلى حدّ كبير دون تغيير بعد مرور تسع سنوات على المؤتمر. وأضاف أن البيئة التمكينية التي طولب بها في مؤتمر القمة لم تتحقق. وأعلن أن وفد بلده يتفق مع الأمين العام في توصيته بوجوب وضع البشر في قلب الاستراتيجيات والإجراءات العامة. كما أن قيام شراكة معززة بين الشمال والجنوب أمر ضروري أيضا لتحقيق الأهداف المشتركة. ولهذه الغاية، بدأت حكومته برنامج سنوات خمس للعمل الإجتماعي، بمساعدة

مانحين أجانب، بوصفه جهدا كبير النطاق لتحسين إدارة الخدمات الاجتماعية وتقديمها.

٥١- وأردف قائلا إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان اعترف بالأسرة بوصفها وحدة المجتمع الأساسية التي ينشئها رجل وامرأة بالغان سن الرشد ممارسة منهما لحقهما في الزواج، وهو مفهوم غُرِس في جميع الصكوك والعهود اللاحقة المتعلقة بحقوق الإنسان. ومع أن شكل الأسرة مازال يتطور، فإن تعريفها لم يتغير قطّ، والذين يودّون أن يرفعوا أشكالا أخرى من القران إلى منزلة الأسرة إنما ينتهكون أحكام الإعلان وحق الأسرة في تلقي دعمٍ وحمايةٍ شاملين. وبيّن أن وفد بلده يودّ أن يشهد تعزيز برنامج الأممِ المتحدة المتعلق بالأسرة ضمن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وذلك بغية دعم تعميم مراعاة منظور الأسرة في عمله.

٥٢- واختتم كلامه بقوله إن باكستان تعلق أهمية كبيرة على خطة عمل مدريد الدولية بشأن الشيخوخة لعام ٢٠٠٢، وإنها اتخذت الإجراءات اللازمة لتعزيز الدعم الاجتماعي لسكانها المسنين، وهي قائمة بإعداد تقريرها الوطني عن تنفيذ الغايات الإنمائية للألفية، وقد خطت خطوات عديدة في الطريق نحو النمو والتنمية المستدامين.

٥٣- **السيدة هاكستاد** (النرويج): تكلمت بوصفها ممثلة لوفد بلدها عن الشباب، فقالت إنه بالرغم من إلغاء الرقّ، فإن الكائنات البشرية لا تزال تُباع وتُشترَى وتُستَغلّ. فالنساء والأطفال يُباعون كل يوم ويُقسَرون على حياة تُستخدَم فيها أجسادهم في البغاء أو كمصدر للعمالة الرخيصة. وأضافت أن الاتجار بالنساء والأطفال ينبغي أن يُحارَب بالتصدي لأسبابه الجذرية: أي الفقر، الذي يحرم المرأة من التعليم لأغراض العمالة؛ والنزاع المسلح، الذي يسمح لذلك الاتجار بالازدهار في فراغ السلطة الذي كثيرا ما ينشأ في الأحوال التي تعقب الصراعات. والاتجار يسلط الضوء أيضا على واقع أن تكافؤ الفرص بالنسبة إلى المرأة لا يزال مجرّد حلم في كثير من المجتمعات.

٥٤- ومضت قائلة إن الدولة وإن كانت تقع على كاهلها المسؤولية الأولى عن استئصال ذلك المصدر، فإن العمل الدولي مطلوب أيضا في هذا الخصوص. وأول خطوة في هذا الاتجاه تتمثل في التصديق العام، دون تحفظ، على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كذلك ينبغي محاربة الاتجار عن طريق تقديم ما يكفي من الدعم المالي والاجتماعي إلى الضحايا، والتدريب على إنفاذ القوانين، والإصلاح القانوني، والحملات الإعلامية، والمساعدة على إعادة الضحايا إلى أوطانهم وتأهيلهم، ومكافحة السياحة الجنسية. وكان من الخطوات الهامة اعتماد بروتوكول مكافحة الاتجار بالأشخاص في عام ٢٠٠٠، الذي ينبغي التصديق عليه وإنفاذه. هذا إلى انه ينبغي تعزيز التعاون في مجال إنفاذ القوانين عبر الحدود.

٥٥- وواصلت كلامها قائلة إنه يمكن الإسهام على الصعيد الوطني أيضا بمساهمات هامة في سبيل وقف الاتجار بالخدمات الجنسية. مثال ذلك أن النرويج أصدرت مدونة سلوك لمستخدَمي الحكومة تحظر شراء الخدمات الجنسية لدى تأدية المهام الرسمية في الخارج. وقد اعتمد حلف شمال الأطلسي (الناتو) مدونة سلوك مماثلة بالنسبة إلى الأفراد العسكريين الذين يخدمون في عمليات دولية.

٥٦- **السيدة فلور** (كوت ديفوار): قالت إن التعليم حق من الحقوق المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. والتعليم يفتح الطريق إلى الديمقراطية، والسلام، والتنمية. ومعرفة القراءة والكتابة تُمَكِّن الرجال والنساء من التكيف مع عالم اليوم وتَمَثُّل الأفكار التي تؤدي إلى التنمية.

٥٧- ومضت قائلة إن ما يربو على نصف الكبار في كوت ديفوار أميون، وتشكل النساء منهم الثلثين. وعلى هذا فإن

الحكومة آخذة في التركيز على التعليم الأساسي للكبار كوسيلة للحدّ من الفقر ورفع مستوى المعيشة من خلال برامج ترمي إلى الوصول إلى كل قطاعات المجتمع المستضعفة. وقد أُنشئت مراكز لتعليم النساء تُوَفِّر التدريب المهني إلى جانب محو الأمية. ولما كانت الأمية على أشدها في المناطق الريفية، فإن "معهد اللسانيات التطبيقية" يعمل على تسجيل اللغات الوطنية بهدف استعمالها في برامج محو الأمية.

٥٨- وأردفت قائلة إنه وإن كان لا يزال ينبغي عمل الكثير، فإن بلدها يعلق آمالا كبيرة على أن تصبح معرفة القراءة والكتابة أداة إنمائية مفيدة، وذلك بالرغم من أن الحالة الاجتماعية والسياسية تجعل الوصول إلى بعض مناطق البلد صعبا.

٥٩- **السيد الخشيل** (المملكة العربية السعودية): قال إن حكومته ملتزمة بالتنمية الاجتماعية من خلال خطط إنمائية في مجالات الموارد البشرية، وبرامج الرعاية الاجتماعية، والتدريب المهني للمعوقين. وأضاف أن الحكومة أنشأت مراكز للتنمية الاجتماعية في كل أنحاء البلد بغية تنفيذ هذه البرامج، كما أن النزاعات المسلحة وغيرها من التطورات الحاصلة في المنطقة على مدى العقدين الماضيين حملتها على استثمار موارد ملحوظة في برامج تستهدف رفع مستوى معيشة مواطنيها.

٦٠- واختتم كلامه بقوله إن جوانب التقدم في العلم والتكنولوجيا لم تُؤدِّ، لسوء الحظ، إلى توفير فوائد متساوية إلى جميع الشعوب في العالم. والتمسك بالقيم الدينية هو، في رأي حكومته، الطريق الوحيد لتحقيق السلم والأمن في المجتمع.

٦١- **السيد غوسبودينوف** (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): استرعى الانتباه إلى التقرير الذي قدمه الأمين العام إلى لجنة التنمية الاجتماعية عن فعالية القطاع العام. وقال إن انسحاب القطاع العام من كثير من ميادين نشاطه التقليدية هو، كما لاحظ الأمين العام، أمر يستوجب اهتماما خاصا. ومن النتائج المباشرة لذلك الانسحاب تردّي حالة أضعف الجماعات السكانية. وعلى الحكومات أن تفهم أهمية إقامة علاقة قوية مع جمعيات الصليب الأحمر/الهلال الأحمر الوطنية في بلدانها، التي هي هيئات مساعدة للسلطات العامة في الميدان الإنساني.

٦٢- وأردف قائلا إنه حصل تناقص ملحوظ في الموارد المخصصة للتنمية الاجتماعية فيما يقرب من جميع البلدان، إلا أن أضرار التخفيضات التي أُحدِثت، على سبيل المثال، في النفقات على التعليم كانت على أشدها في أقل البلدان قدرة على تحملها. والشيء نفسه يصدق على الرعاية الصحية، وبرامج الرعاية، والإسكان.

٦٣- وواصل كلامه قائلا إن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر سيشدد، في الدورة القادمة للجنة التنمية الاجتماعية، على أهمية مشاركة الفئات المتضررة في وضع الاستراتيجيات الاجتماعية الوطنية. وواحد من أمثلة ذلك هو مشاركة الشباب في تخطيط التنمية الاجتماعية. كما يمكن أن يكون للمتطوعين أثر إيجابي في كثير من الحالات. مثال ذلك أنهم يتواصلون مع الشباب في جنوب أفريقيا، حيث يعيش ما يربو على ٢٥ في المائة من السكان البالغين من العمر ما بين ١٥ و٤٩ سنة مع فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وذلك في مسعى لتحسين الوقاية، والمعرفة، والمواقف.

٦٤- وبيّن أن خدمات الدولة في مجالي الرعاية والصحة كثيرا ما تُهمِل أيضا المسنين، وأن الصليب الأحمر في هونغ كونغ عيّن عددا من الأكبر سنا كمتطوعين للتواصل مع آخرين ينتمون إلى فئاتهم العمرية. وأعلن أن مشاركة

الشباب والمتطوعين أمران لا غنى عنهما للنمو الوطني، ناهيك عن الغايات الإنمائية للألفية. ورأى أن مثل هذا التعاون يجب أن يصبح سمة منتظمة من سمات تصميم البرامج وتنفيذها.

٦٥- واختتم كلامه بقوله إن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ينظر إلى التنمية الاجتماعية كمجموعة من القضايا التي ينبغي إدخال تعميم مراعاة منظورها في مناقشات أخرى، وهي قضايا ستتزايد أهميتها مع استمرار الهبوط المتوقع في الاستثمار في القطاع الاجتماعي.

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/٢٠.